Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (5) November(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

تطور النظام السياسي في ماليزيا

عذراء كفاح عبد الكريم
جامعة النهرين/رئاسة الجامعة

The Evolution of the Political System in Malaysia

Azhar Kifah Abdul Kareem
Bdbdadula200@gmail.com
Al-Nahrain University / Presidency of the University

المستخلص

يهدف البحث الحالي إلى دراسة النظام السياسي في ماليزيا من حيث نشأته وتطوره وبنيته المؤسسية والدستورية وذلك للكشف عن أهم ملامح التجربة السياسية الماليزية التي تميّزت بالاستقرار النسبي في منطقة تعجّ بالتوترات السياسية والاجتماعية، كما يسعى البحث إلى إبراز دور التعددية العرقية والدينية في تشكيل الصيغة التوافقية للنظام السياسي مع التركيز على آليات الحكم والسلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية فضلاً عن إلى الدستور الذي مثّل الإطار القانوني الناظم للعلاقات بين الدولة والمجتمع.اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي – التحليلي من خلال تتبع مسار تطور النظام السياسي الماليزي منذ الحقبة الاستعمارية وحتى قيام الدولة الحديثة.خلص البحث إلى أن التجربة السياسية الماليزية تمثل نموذجاً خاصاً يجمع بين الملكية الدستورية البرلمانية والتوافق العرقي مما أسهم في بناء دولة مستقرة نسبياً حققت تنمية اقتصادية واجتماعية ملحوظة، كما أظهرت النتائج أن الاستعمار البريطاني ترك أثراً بارزاً في البنية السياسية وأن استمرار هيمنة التحالفات الحزبية الكبرى ساعد على استقرار النظام لكنه في الوقت نفسه قلّص فرص التعددية السياسية الكاملة.**الكلمات المفتاحية:** ماليزيا، الملكية الدستورية، التعددية العرقية، الاستقرار السياسي.

Abstract

The present research aims to examine the political system in Malaysia in terms of its origins, development, and institutional and constitutional structure, in order to highlight the main features of the Malaysian political experience, which has been characterized by relative stability in a region fraught with political and social tensions. The study also seeks to underscore the role of ethnic and religious diversity in shaping the consensual formula of the political system, with particular emphasis on the mechanisms of governance and the three branches of power: legislative, executive, and judicial, in addition to the constitution, which represents the legal framework governing the relationship between the state and societyThe researcher adopted the descriptive–analytical method by tracing the trajectory of the Malaysian political system from the colonial era to the establishment of the modern state.The research concludes that the Malaysian political experience represents a unique model that combines constitutional monarchy, parliamentary governance, and ethnic consensus, which has contributed to building a relatively stable state that has achieved remarkable economic and social development. The findings also revealed that British colonialism left a significant institutional impact on the political structure, and that the continued dominance of major party coalitions has ensured political stability while simultaneously limiting the prospects for full political pluralism.**Keywords:** Malaysia, constitutional monarchy, ethnic pluralism, political stability

المقدمة

يُعدّ النظام السياسي في ماليزيا واحدًا من أكثر النماذج تميزًا في جنوب شرق آسيا إذ يجمع بين الملكية الدستورية والاتحاد الفيدرالي في إطار برلماني ديمقراطي إذ تقوم الدولة على ملكية دستورية فريدة من نوعها يتناوب تسعة سلاطين وراثيين على منصب "يانغ دي بيرتوان أغونغ" (رأس الدولة) كل خمس سنوات وهو نظام لا نظير له في العالم ويتكوّن البرلمان من مجلسين: مجلس النواب (Dewan Rakyat) المنتخب مباشرة ومجلس الشيوخ (Dewan Negara) الذي يتم تعيين أعضائه جزئيًا عبر البرلمان وسلطات الولايات.تعكس تركيبة النظام السياسي التعددية الاجتماعية والعرقية التي تشكّل نسيج المجتمع الماليزي جانبًا جوهريًا من هذه المعادلة إذ تُشكّل مجموعة البومي بوترا (Bumiputera) والتي تضم المالايو والقبائل الأصلية حوالي ٦٩.٧ % من إجمالي السكان في عام ٢٠٢١ بينما جاء الصينيون في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢.٥ % والهنود بنسبة ٦.٨ % [١] وقد انعكس هذا التنوع السكاني بوضوح على تشكيل التحالفات السياسية وصياغة البرامج الحكومية التي سعت إلى إدارة التعدد العرقي بدقة عبر سياسات تستهدف التوزيع المتوازن للفرص والموارد بين المجموعات المختلفة.ومن هذا المنطلق تتسم دراسة النظام السياسي في ماليزيا بخصوصية أكاديمية بالغة لكونها تقدم تجربة مهمة في إدارة التنوع العرقي والديني ضمن إطار مؤسساتي مستقر نسبيًا ويبرر اختيار الباحثة لهذا الموضوع لما يحمله من ديناميات يمكن الإفادة منها في الواقع العراقي الذي يُعد بدوره من البلدان التي تتسم بالتنوعية العرقية والدينية وما يترتب على ذلك من تحديات في بناء نظام سياسي جامع ومستقر.

اولاً: أهمية البحث

يكتسب البحث الحالي أهميته في ثلاث محاور (عملية وعلمية ومجتمعية) وكما يأتي:

١. على المستوى التطبيقي تُتيح دراسة التجربة الماليزية إمكانية الاستفادة من مجمل الممارسات السياسية التي اعتمدتها الدولة في سبيل تحقيق قدرٍ من الاستقرار السياسي على الرغم من التعددية العرقية والدينية التي يتسم بها المجتمع ويُعدّ هذا الموضوع بالغ الأهمية في ضوء الحاجة إلى استلهام نماذج ناجحة لإدارة التنوع في الدول متعددة المكونات.

٢. يمثل النظام السياسي في ماليزيا نموذجًا غنيًا للتحليل الأكاديمي نظرًا لخصوصيته في المزج بين الملكية الدستورية والبرلمانية ومن هنا فإن دراسة هذا النظام تساهم في إثراء الأدبيات السياسية المقارنة وتفتح آفاقًا جديدة لفهم آليات التوازن المؤسسي وإدارة التنوع.

٣. تكمن الأهمية الاجتماعية في كون النظام السياسي الماليزي يعكس نموذجًا عمليًا لكيفية توظيف المؤسسات السياسية والقوانين في تعزيز التماسك المجتمعي وضبط العلاقات بين المجموعات المختلفة وهو ما يجعل دراسة هذه التجربة مدخلًا مهمًا لفهم أثر السياسات العامة على استقرار النسيج الاجتماعي وتعزيز قيم المواطنة في بيئات تتسم بالتنوع.

ثانياً: مشكلة البحث

شهدت ماليزيا عبر تاريخها تحولات سياسية واجتماعية عميقة ارتبطت بالاستعمار البريطاني وبالتنوع العرقي والديني الذي ميّز المجتمع الماليزي مما أفرز نظاماً سياسياً ذا طبيعة خاصة يقوم على الملكية الدستورية والبرلمانية التوافقية وقد أسهم هذا النظام في تحقيق قدر من الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية مقارنة بالعديد من دول المنطقة التي عانت من الانقلابات والصراعات الداخلية، ومع ذلك فإن طبيعة هذا النظام ما تزال تثير جدلاً واسعاً بين الباحثين حول مدى ديمقراطيته الحقيقية ومدى قدرته على استيعاب التعددية السياسية والعرقية من جهة وعدم تحوله إلى أداة لهيمنة النخب الحزبية التقليدية من جهة أخرى.ومن هنا يطرح البحث تساؤله الرئيس ما مدى قدرة النظام السياسي الماليزي على تحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي والتعددية الديمقراطية في ظل التعددية العرقية والإرث الاستعماري؟وينبثق من التساؤل الرئيس جملة من التساؤلات الفرعية، أبرزها:

١. كيف أسهم الإرث الاستعماري البريطاني في تشكيل البنية المؤسسية والدستورية للنظام السياسي الماليزي؟

٢. ما دور التعددية العرقية والدينية في صياغة النموذج التوافقي للنظام السياسي الماليزي؟

٣. ما طبيعة نظام الحكم الماليزي القائم على الملكية الدستورية والبرلمانية، وكيف انعكس على استقرار النظام؟

٤. ما حدود الديمقراطية الماليزية بين كونها "ديمقراطية توافقية" وبين نزوعها إلى "سلطوية ناعمة"؟

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى معرفة شكل التوازن الذي تحقق في النظام السياسي الماليزي بين متطلبات الاستقرار السياسي ومقتضيات التعددية الديمقراطية في ظل التعددية العرقية والإرث الاستعماري الذي شكّل بنيته المؤسسية، وذلك من خلال:

١. تحليل أثر الإرث الاستعماري البريطاني في تشكيل البنية المؤسسية والدستورية للنظام السياسي الماليزي.
٢. توضيح دور التعددية العرقية والدينية في بلورة النموذج التوافقي للنظام السياسي وإسهامها في الاستقرار.
٣. دراسة طبيعة نظام الحكم الماليزي القائم على الملكية الدستورية والبرلمانية ومدى انعكاسه على الاستقرار السياسي.
٤. تقييم حدود الممارسة الديمقراطية في ماليزيا بين كونها "ديمقراطية توافقية" وبين نزوعها إلى "سلطوية ناعمة".

رابعاً: منهج البحث

اعتمدت الباحثة في هذا البحث على المنهج الوصفي–التحليلي بهدف وصف الظواهر السياسية والاجتماعية المرتبطة بالنظام السياسي الماليزي وتحليلها بما يكشف عن طبيعة بنيته المؤسسية والدستورية وآليات عمل السلطات الثلاث وكيفية إدارة التعددية العرقية والدينية ضمن صيغة توافقية.

خامساً: الدراسات السابقة

١. **دراسة (Sebastian Dettman & Thomas B. Pepinsky, 2024)**[٢]هدفت هذه الدراسة إلى تفسير الكيفية التي تعيد بها البنى الديموغرافية–وخاصة الانقسامات العِرقية والإقليمية–تشكيل التنافس الحزبي وسلوك التصويت في انتخابات ماليزيا العامة لعام ٢٠٢٢ (GE15) في سياق تنافسي جديد. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الكمي المقارن من خلال دمج نتائج الانتخابات على مستوى الدوائر مع مؤشرات سكانية مكانية وبناء نماذج لفحص استمرار «نموذج العِرق» كمتغيّر مُفسّر مع اختبار تصاعد الأبعاد الإقليمية بين شبه الجزيرة وشرق ماليزيا. خلصت الدراسة إلى أن البنية العِرقية ما تزال محورًا مُنظمًا لاستراتيجيات الائتلافات غير أن الانفتاح التنافسي رفع من أهمية التمايزات الإقليمية داخل شبه الجزيرة وبالقياس إلى ولايتي صباح وساراواك؛ بما يدعم فرضية «إرث السلطوية» في ترسيم أنماط التنافس حتى في مرحلة التحول الديمقراطي ويُبرز ضرورة فهم التفاعل بين الهويات العِرقية والمجالات الإقليمية لتفسير نتائج GE15 وصيغ التحالف اللاحقة.

٢. **دراسة (Abdul Rashid Moten, 2023)**[٣]هدفت هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية لانتخابات ٢٠٢٢ بوصفها نقطة انعطاف أسفرت عن أول «برلمان معلّق» في تاريخ ماليزيا مع تتبّع مظاهر الاستقطاب الحزبي وتبدّل التحالفات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي القائم على مراجعة وثائقية للبيانات الرسمية وتقارير المتابعة الانتخابية والربط بين نتائج الصناديق وحسابات تشكيل الحكومة. خلصت الدراسة إلى أنّ تفكك الهيمنة التاريخية لائتلاف واحد ترافق مع إعادة اصطفاف ائتلافي واسع وارتفاع حدّة الاستقطاب بين تحالفات متعددة (PH، PN، BN) وما يرتبط به من تفاوتات مناطقية وهوياتية، ويوضح التحليل أن «البرلمان المعلّق» لم يكن حادثًا عابرًا بل تعبيرًا عن تحوّل بنيوي في قواعد اللعبة إذ صار تشكيل الحكومات رهينًا بصفقات ائتلافية دقيقة تتجاوز ثنائية الحكومة/المعارضة التقليدية بما يعيد تعريف الاستقرار السياسي وإنتاج السياسات العامة في المرحلة اللاحقة.

٣. **دراسة (Chin Huat Wong, 2023)**[٤]هدفت هذه الدراسة إلى تفسير تطوّر السياسة الائتلافية في ماليزيا من منطق هيمنة ائتلاف واحد ثم تنافس ائتلافين إلى تعدّد ائتلافات بعد GE15 مع إبراز تداعيات ذلك على الحكم وتقاسم السلطة. اعتمدت الدراسة على المنهج المؤسسي–المقارن المدعوم بتحليل بيانات انتخابية وأمثلة توضيحية من عمليات تشكيل الحكومة إضافة إلى تفكيك أدوار الرعاية (Patronage) والتنافُس البرامجي والتموقع الهويّاتي. خلصت الدراسة إلى أن تكاثر الائتلافات و«أقلمة» السياسة في صباح وساراواك أعادا توزيع الحوافز بين الفاعلين وأن الوصول إلى موارد الدولة يجعل الأحزاب الحاكمة ميّالة للاعتدال بينما يدفع نقص الموارد أحزاب المعارضة إلى تشدد هويّاتي/برامجي، وتُظهر النتائج أن الاستقرار لم يعد وظيفة الأغلبية البرلمانية وحدها بل نتاج هندسة ائتلافية مرنة تتأثر بحسابات الرعاية والسياسات والهويات معًا بما يرسّخ تحوّلًا بنيويًا طويل الأمد.

سادساً: مصطلحات البحث

١. النظام السياسي (Political System):

– اصطلاحاً: يُعرّف "ديفيد إيستون" النظام السياسي بأنه "التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع أي عملية صنع القرارات الملزمة وتوزيع الموارد والفرص بما يحقق المصلحة العامة"[٥].

– جرائياً: يقصد به في هذا البحث مجموعة المؤسسات الدستورية والقانونية والتنظيمية في ماليزيا التي تضطلع بإدارة شؤون الدولة وتنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع بما يضمن قدراً من الاستقرار.

٢. السياسي التعددية العرقية (Ethnic Pluralism):

- اصطلاحاً: يُعرّفها "أنتوني سميث" بأنها "وجود أكثر من جماعة إثنية داخل المجتمع تتمايز عن بعضها في الثقافة واللغة والدين والتاريخ وتصبح هذه الفوارق أساساً للتفاعلات السياسية والاجتماعية"(٦)

- اجرائياً: يقصد بها في هذا البحث التنوع الإثني والديني في ماليزيا (الملايو، الصينيون، الهنود) وما نتج عنه من تأثير مباشر على تشكيل التحالفات السياسية وبنية النظام التوافقي.

المبحث الأول: المرتكزات البنيوية للمجتمع الماليزي وأبعادها السياسية

أولاً: البناء الاجتماعي في ماليزيا شهدت ماليزيا خلال العقود الخمسة الأخيرة تطورًا ملحوظًا في سياساتها الاجتماعية إذ اتبعت توجهات مختلفة وفقًا للأولويات الاجتماعية–الاقتصادية السائدة، وقد تركزت هذه السياسات على مجالات الصحة والتعليم والعمل والحماية الاجتماعية والحد من الفقر إلى جانب قضايا المرأة، وقد انعكس ذلك في تحسينات ملموسة في التعليم وفرص العمل والخدمات الصحية والطبية فضلًا عن تعزيز الرعاية الاجتماعية وتقليص نسب الفقر مع مواجهة التحديات الجديدة للعولمة.(٧)لقد استندت مرونة الدولة الحديثة إلى تنظيم النظام الاجتماعي بما يتناسب مع المفاوضات بين القوى داخل الحدود الجيوسياسية وخارجها وتجلّى ذلك عبر نماذج تاريخية متعددة لإعادة ترتيب الاقتصاد والعلاقات والهويات الاجتماعية. فقد مرّت الدول الحديثة –بما فيها ماليزيا– بأشكال حكم متباينة من الدولة الرفاهية الليبرالية إلى النظم الفاشية والشيوعية وصولًا إلى الدولة المعاصرة مما يكشف عن تباين الأيديولوجيات والرؤى المرتبطة بتنظيم المجتمع وسط تحولات رأس المال والقوى الاجتماعية الجديدة(٨).ومن الناحية التاريخية لم تكن ماليزيا دولة موحدة منذ البداية بل نشأت من اندماج مقاطعات وممالك ومستعمرات صاغها الاستعمار البريطاني، وقد وُلدت الدولة الجديدة تحت اسم **اتحاد الملايو** بعد الاستقلال في ٣١ آب/أغسطس ١٩٥٧، وفي عام ١٩٦٣ انضمت سنغافورة وصباح وساراواك إلى الاتحاد ليُعاد تسميته بـ **اتحاد ماليزيا** لكن سرعان ما انفصلت سنغافورة عام ١٩٦٥ لتصبح دولة مستقلة.(٩)ويمتاز المجتمع الماليزي بتنوعه الكبير وعدم تجانسه إذ يضم فسيفساء ثقافية ودينية ولغوية غنية، وقد حظي هذا التنوع بقبول اجتماعي ورسمي دون وجود محاولات لفرض تجانس قسري في ظل اعتراف الدستور بالإسلام دينًا رسميًا للدولة مع ضمان حرية ممارسة الشعائر والعادات الدينية لمختلف المكونات الأخرى في أجواء من السلم والوئام(١٠).

ثانياً: النظرة الجغرافية لماليزيا

تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا وتتشكل من تسع ممالك وأربع ولايات وثلاثة أقاليم اتحادية وتبلغ مساحتها نحو ٣٢٩,٨٤٥ كم². عاصمتها الاتحادية كوالالمبور في حين تُعد بوتراجايا عاصمة الإدارة الفيدرالية.

–الأقاليم الاتحادية: كوالالمبور، لابوان، وبوتراجايا.

–الممالك التسع: جوهور، قدح، كيلانتان، برليس، باهانج، بيراك، سيلانجور، ملقا، ترينجانو.

–الولايات الأربع: صباح، ساراواك، نيجري سمبيلان، وبينانج. (١١),

من الناحية الجغرافية، تتكون ماليزيا من ثلاثة أجزاء رئيسية:

–شبه الجزيرة الماليزية (ماليزيا الغربية).

–ماليزيا الشرقية التي تضم ولايتي صباح وساراواك.

–مجموعة من الجزر الصغيرة المتناثرة في البحر.

–يفصل بحر الصين الجنوبي بين جزأيها الشرقي والغربي بينما يفصلها عن سنغافورة مضيق جوهور وعن جزيرة سومطرة الإندونيسية مضيق ملقا الذي يُعد أحد أهم الممرات الملاحية العالمية(١٢).

وقد منحت الطبيعة ماليزيا أهمية استراتيجية كبيرة عبر العصور إذ شكّلت موقعًا يربط بين شرق آسيا وغربها ما جعلها محطة للقوافل التجارية ومركزًا لاجتماع الأعراق المختلفة. كما تتميز بأراضٍ خصبة وثروات طبيعية غنية ساعدت في ازدهارها التجاري.

ثالثاً: التكوين العرقي في ماليزياتعَدّ ماليزيا من الدول التي تتميز بتعددها العرقي إذ تتكون من الملايو وهم السكان الأصليون للبلاد إلى جانب قبائل ولايتي ساراواك وصباح فضلًا عن سلالة المهاجرين الصينيين والهنود الذين بدأوا بالتوافد إلى أراضي الملايو منذ أكثر من ستمائة عام، وقد أفرز هذا التمازج التاريخي تكوينًا سكانيًا يقوم على ثلاث مجموعات رئيسية: الإثنية الملاوية (السكان الأصليون للبلاد) وعرقيتان وافدتان هما العرقية الصينية والعرقية الهندية.وقد بدأت ملامح الشكل الديموغرافي للمجتمع الماليزي في التبدّل خلال الحقبة الاستعمارية البريطانية إذ عمد البريطانيون إلى التوسع في صناعة القصدير والمطاط الأمر الذي استلزم استقدام أعداد كبيرة من العمال الصينيين والهنود، وحرصت الإدارة البريطانية آنذاك

على عزل هؤلاء الوافدين عن السكان الأصليين في محاولة لتفادي الأزمات العرقية مما جعل كل مجموعة سكانية تحافظ على ثقافتها الخاصة وهويتها المميزة.[١٣]وينقسم سكان ماليزيا من حيث التكوين العرقي إلى فئتين أساسيتين: السكان الأصليون (Bumiputra) والسكان غير الأصليين (Non–Bumiputra).السكان الأصليون للبلاد يمكن تقسيم السكان الأصليين إلى عدة مجموعات عرقية على النحو الآتي:

١. **الملايو:** بالرجوع إلى المادة (١٦٠) من الدستور الفيدرالي الماليزي فإن مصطلح مالاي (Malay) يُطلق على الشخص المسلم الذي يتحدث عادةً لغة الملايو ويتوافق مع عادات وأعراف الإثنية الملاوية[١٤]، ويتوافق مع عادات وأعراف الإثنية الملاوية ويُعَدّ الملايو أكبر الجماعات العرقية في شبه جزيرة ماليزيا كما يشكّلون نسبة معتبرة في ولايتي ساراواك (٢٣٪ من السكان) وصباح (١٥٪) وتتفرع عن هذه الجماعة الرئيسة جماعات فرعية مثل: (الجاوين، البويانين، البوجين، الإنشينيين، المينانجكابو، المادوريين، السودانيين، البنجاريين) ولكل جماعة لغتها ولهجتها الخاصة التي تندرج تحت اللغة الأم "البهاسا ملايو".

٢. **جماعات بوميبوترا غير الملايويين:** وعلى الرغم من كونها تُعدّ أقلية على المستوى القومي إلا أنها تمثل الأغلبية السكانية في ولايتي صباح وساراواك. ففي ولاية صباح يُطلق عليهم اسم Anaknogr وتندرج تحت هذا المسمى حوالي ٣٩ جماعة إثنية أبرزها (الكادازاندوسون، المورت، الباجو)، وتشكل جماعة الكادازاندوسون النسبة الأكبر بواقع ١٨.٤٪ من سكان الولاية تليها جماعة الباجو بنسبة ١٧.٣٪. أما في ولاية ساراواك فيُشار إليهم بمسمى الداياك ويمثلون ما نسبته ٤٤٪ من سكان الولاية[١٥] .

٣. **الأورانج أصلي:** يمثل الهنود ثالث أكبر الجماعات العرقية إذ يشكلون نحو ٧.٧٪ من مجموع سكان البلاد، ويشكل التاميل ما نسبته ٨٥٪ من هذه الجماعة إلى جانب أقليات من الجوجرتيين والبنجابيين ومعظمهم من الهندوس إضافة إلى أقليات مسيحية وسيخية، وتتركز الكثافة الأكبر للهنود في السواحل الغربية لشبه جزيرة الملايو ولا سيما في ولايات الوسط، وتُظهر الإحصاءات أن نسبتهم الأعلى توجد في: نيجري سمبيلان (١٦.٢٪) سيلانجور (١٤.٤٪) بيراك (١٣.١٪) كوالالمبور (١١.٤٪) وبينانج (١٠.٥٪) بينما تقل نسبهم في الولايات الشرقية لتصل في ولاية ترنجانو إلى ٠.٥٪ فقط[١٦].

اما السكان الغير أصلين

١. **الصينيون الماليزيون:**يُعَدّ الصينيون ثاني أكبر الجماعات العرقية في ماليزيا بعد الملايو، وقد هاجروا إليها هربًا من الفقر والمجاعات والكوارث الطبيعية التي عصفت بالصين في فترات متعددة، وبحكم كونهم وافدين فقد تميزوا بقدرتهم الفائقة على التنظيم والتماسك فيما بينهم الأمر الذي ساعدهم على التكيف مع معطيات الواقع الجديد[١٧]

٢. **الهنود الماليزيون:**يمثل الهنود الجماعة العرقية الثالثة إذ يمثلون حوالي٧,٧٪ من مجموع سكان البلاد واغلبهم من الهندوس وتتواجد النسبة الأكبر منهم في السواحل الغربية لشبه جزيرة المالاي وبالأخص في منطقة الوسط وتقل نسبهم في الولايات الشرقية. إذ توجد الكثافة الأكبر للهنود في ولاية نيجري سيملان بنسبة١٦,٢٪ وسيل نجور بنسبة ١٤.٤ %، بيراك ١٣,١ % ، كوالالمبور ١١,٤٪ وبينانج ١٠,٥ %.

٣. **الأوراسيون**وترجع أصول هذه الفئة إلى الأوروبيين الذين وفدوا إلى ماليزيا في القرن التاسع عشر، ويتمركز الأوراسيون بشكل رئيس في ولاية ملقا، ويبلغ عددهم نحو ٢٩ ألف نسمة، ويتحدثون لغة خاصة تعرف باسم البابيا كريستيانج وهي مزيج من البرتغالية ولغات محلية[١٨].

رابعاً: التكوين الديني في ماليزيا

ينص الدستور الماليزي على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة إذ يعتنق ما يقارب ٦٠٪ من الماليزيين الإسلام، ومع ذلك يكفل الدستور حرية العبادة لمعتنقي الديانات الأخرى وتتمتع المؤسسات الدينية في ماليزيا بالحق في امتلاك وإدارة منظماتها الخاصة بشكل مستقل[١٩]وعلى الرغم من أن نسبة المسلمين في ماليزيا اليوم تبلغ نحو ٦٠٪ فقط من مجموع السكان فإنها في الماضي كانت تقارب ٩٩٪. إلا أن المسلمين لم يسايروا التغيرات التي فرضها الاستعمار البريطاني إذ رفضوا التكيف مع متطلبات التنمية التي سعى إليها المستعمرون فانكفأوا على أنفسهم وانعزلوا وهو ما أدى إلى تهميشهم. في المقابل استجاب الصينيون والهنود الوافدون لتلك التغيرات ولبّوا احتياجات الدولة التي انخرطت في عملية تحديث وتنمية لغايات استعمارية مستندة إلى استغلال الثروات الطبيعية، ومع مرور الوقت أصبح الملايو أقلية في بلادهم. غير أن أحداثًا خارجية أسهمت لاحقًا في تقليص نسبة الوافدين مما أعاد للملايو موقع الأغلبية عند الاستقلال وإن كان الفارق آنذاك ضئيلاً[٢٠].أما بالنسبة للديانات الأخرى فقد أظهرت الإحصاءات أن البوذية يعتنقها نحو ١٩.٢٪ من سكان البلاد ومعظم معتنقيها من الصينيين. بينما يدين أغلب الهنود بـ الهندوسية بنسبة ٦.٣٪ مع وجود أقلية محدودة من السيخ. أما المسيحية فيمثل أتباعها حوالي ٩.١٪ من مجموع السكان في حين يعتنق ما نسبته ٢.٦٪ كلًا من الكونفوشية والطاوية. كما توجد نسبة تقدر بـ ٢.٥٪ من أصحاب المعتقدات الصينية التقليدية مثل الأنيمية (Animism) والشامانية إضافة إلى ديانات أخرى

كالبهائية والسيخية وغيرها[٢١].ويُعَدّ الدين في ماليزيا عاملًا مهمًا وتزداد مسألة تعقيده نتيجة لارتباطه الوثيق بالعامل الإثني. فمع أن معظم المسلمين من الملايو إلا أن هناك نسبة أقل من المسلمين بين الهنود والصينيين. أما في أوساط الصينيين فتُعَدّ البوذية والطاوية والهندوسية والكونفوشيوسية المعتقدات الأساسية مع وجود أقلية مسيحية وأخرى مسلمة، وبالنسبة للهنود فإن غالبيتهم هندوس إلا أن هناك أقليات منهم تدين بالإسلام والمسيحية والسيخية[٢٢] أما سكان ماليزيا الشرقية (ولايات بورنيو: ساراواك وصباح) فتسود بينهم المسيحية الكاثوليكية إلى حد كبير متأثرين بانتشارها التاريخي عبر المبشرين الإسبان في الفلبين، ومع ذلك هناك أيضًا انتشار للإسلام بين بعض السكان المحليين في هاتين الولايتين فضلًا عن وجود معتنقي الهندوسية والبوذية بين الجاليات الهندية والصينية. كما لا تزال بعض القبائل الأصلية تحتفظ بديانات وثنية محلية متوارثة. هذا التنوع الديني يترك أثرًا مباشرًا على النفوذ السياسي للمجموعات الدينية؛ إذ يهيمن الملايو المسلمون سياسيًا على ولايات غرب ماليزيا باستثناء ولاية بينانج التي يشكل الصينيون فيها الأغلبية، ويظهر ذلك بوضوح في دعمهم لأحزاب كبرى مثل حزب الرابطة الوطنية الملايوية (UMNO) والحزب الإسلامي الماليزي (PAS). أما في شرق ماليزيا فإن الأحزاب ذات القاعدة القومية غالبًا ما تكون مرتبطة بالديانة المسيحية الأكثر انتشارًا هناك مما يعكس التداخل المعقّد بين العناصر الدينية والإثنية التي تشكّل ملامح التعددية الماليزية[٢٣]

النظام السياسي في ماليزيا: النشأة والتطور

اولاً: النظام السياسي في ماليزيا: النشأةيمثل النظام السياسي أحد أهم الركائز التي تنظّم العلاقات بين الدولة والمجتمع وتحدد أدوار المؤسسات والقوى الفاعلة في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي[٢٤]، ويُعرّف النظام السياسي بأنه مجموعة من القوانين واللوائح والمؤسسات التي تعمل على إدارة الدولة وتنظيم شؤونها الداخلية والخارجية بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع[٢٥]، وفي حالة ماليزيا فإن النظام السياسي تشكّل عبر مراحل تاريخية متعاقبة تأثرت بالاحتلال الأجنبي وبالتفاعلات الاجتماعية والعرقية التي ميّزت المجتمع الماليزي[٢٦].لقد عرفت شبه جزيرة الملايو عبر تاريخها سلسلة من الاحتلالات الأجنبية التي تركت أثرًا عميقًا على بنيتها السياسية؛ إذ خضعت للاحتلال البرتغالي عام ١٥١١م لمدة ١٣٠ سنة ثم للاحتلال الهولندي عام ١٦٤١م قبل أن تنتقل إلى النفوذ البريطاني عام ١٨٢٤م[٢٧]، وقد اتسمت المرحلة البريطانية بفرض سياسات إدارية واقتصادية كان لها أثر كبير في تشكيل الهياكل السياسية اللاحقة إذ أُنشئ المجلس التشريعي الفيدرالي بموجب "اتفاقية ملايا" سنة ١٩٤٨م كما تم تعيين مندوب سامٍ بريطاني للإشراف على شؤون البلاد[٢٨]. هذه الخطوات شكّلت الإرهاصات الأولى للحياة السياسية الحديثة في ماليزيا.وفي عام ١٩٥٥م جرت أول انتخابات عامة فاز بها "حزب الجبهة الوطنية" المكوَّن من ثلاثة أحزاب رئيسية هي: المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة (UMNO) والجمعية الصينية الماليزية (MCA) والمؤتمر الهندي الماليزي (MIC)[٢٩]، وقد مثّل هذا التحالف تجسيدًا للتعددية العرقية والسياسية التي تميّز ماليزيا إذ اعتمدت الدولة منذ نشأتها على صيغة التوافق بين المكوّنات الإثنية الكبرى، وفي ٣١ أغسطس ١٩٥٧م أعلنت ماليزيا استقلالها رسميًا عن بريطانيا وتولى "تنكو عبد الرحمن" رئاسة الوزراء كأول زعيم وطني يقود الدولة الحديثة[٣٠]لم يقف التطور عند الاستقلال إذ شهد عام ١٩٦٣م إعلان اتحاد ماليزيا الذي ضم ولايات شبه الجزيرة مع كل من صباح وسرواك وسنغافورة[٣١]. غير أن الأخيرة انفصلت لاحقًا عام ١٩٦٥م لتصبح دولة مستقلة[٣٢]. منذ ذلك الحين اتخذ النظام السياسي الماليزي شكله الحالي القائم على الملكية الدستورية البرلمانية إذ تتناوب تسع ممالك على منصب "ملك ماليزيا" كل خمس سنوات في حين تتولى حكومة اتحادية منتخبة إدارة الشؤون التنفيذية[٣٣]، وقد تميز هذا النظام بالقدرة على استيعاب التعدد العرقي والديني مع المحافظة على استقرار نسبي سمح لماليزيا بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متقدمة مقارنة بجيرانها في جنوب شرق آسيا[٣٤]إن دراسة النظام السياسي الماليزي تكشف عن خصوصية مزدوجة: فمن جهة هو نتاج للإرث الاستعماري الذي أدخل المؤسسات الدستورية والانتخابية ومن جهة أخرى هو انعكاس للبنية الاجتماعية متعددة الأعراق التي فرضت صيغة سياسية توافقية قائمة على تقاسم السلطة[٣٥]. هذا التداخل بين التاريخ والسياسة والمجتمع منح ماليزيا نموذجًا فريدًا يجمع بين الديمقراطية التمثيلية والاستقرار المؤسسي مع الحفاظ على دور بارز للأحزاب الكبرى التي شكّلت التحالفات الحاكمة منذ الاستقلال وحتى اليوم[٣٦].

ثانياً: نظام الحكم في ماليزيايُعَدّ النظام السياسي الماليزي نموذجًا فريدًا في جنوب شرق آسيا إذ يجمع بين الاستقرار المؤسسي والتعددية الاجتماعية ما مكّنه من الصمود أمام التحولات السياسية والعرقية التي واجهتها البلاد منذ الاستقلال. يقوم هذا النظام على الملكية الدستورية البرلمانية إذ يتولى الملك (يانغ دي برتوان أاغونغ) دوراً رمزياً وتشريفياً بينما تضطلع الحكومة المنتخبة بالسلطات التنفيذية، ويتميز النظام بانتظام الانتخابات العامة منذ الاستقلال إضافة إلى التداول السلمي للسلطة داخل إطار التعددية الحزبية مع غياب الانقلابات العسكرية التي ميزت بعض دول المنطقة [37].وقد ساهم الموقع الجغرافي لماليزيا الذي يبعدها عن بؤر الصراع العسكري في تعزيز استقرارها السياسي. كما أن اعتمادها على آليات التوافق

الإثني بين الملايو والصينيين والهنود ضمن التحالفات الحزبية منحها صيغة حكم قائمة على المشاركة المقيدة وهو ما جعل العديد من الباحثين الغربيين يصنفون التجربة الماليزية بأنها "ديمقراطية توافقية" أو "نصف ديمقراطية" تتسم بقدر من السلطوية المرنة[٣٨]

١. **السلطة التشريعية**تقوم السلطة التشريعية في ماليزيا على البرلمان الوطني المكوّن من مجلسين:

– مجلس النواب (ديوان راكيات): يعد الهيئة التشريعية الأبرز في البلاد إذ يتألف من ٢١٩ عضواً منتخباً وفق نظام الدوائر الانتخابية إذ يُخصص ١٦٥ مقعداً لشبه الجزيرة و١١ للعاصمة كوالالمبور وواحد لبوتراجايا و٢٨ لسراواك و٢٦ لصباح (منها مقعد يمثل لابوان). تجري الانتخابات كل خمس سنوات تحت إشراف "لجنة الانتخابات" وهي هيئة مستقلة يعينها الملك، ويمارس رئيس مجلس النواب المعروف باسم يانغ دي برتوان ديوان راكيات صلاحيات تنظيم الجلسات وضبط النقاشات التشريعية[٣٩].

– مجلس الشيوخ (ديوان نيغارا): يمثل الغرفة الثانية للبرلمان ويتألف من ٧٠ عضواً ٢٦ منهم تنتخبهم المجالس التشريعية للولايات فيما يعيّن الملك ٤٤ عضواً آخرين لتمثيل فئات مهنية واجتماعية متنوعة، وتبلغ مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وعلى الرغم من أن مجلس الشيوخ يضفي بعداً مؤسسياً على العملية التشريعية فإنه يظل أقل تأثيراً من مجلس النواب إذ تقتصر صلاحياته غالباً على المراجعة والتأجيل لا الإقرار النهائي[٤٠].

٢. **السلطة التنفيذية**يتسم النظام السياسي الماليزي بكونه نظامًا برلمانيًا مزدوج المستويات إذ تتوزع السلطة التنفيذية بين رأس الدولة (السلطان/الملك) ومجلس الوزراء، ويُنتخب الملك وفق آلية فريدة من نوعها على مستوى العالم إذ يقوم مجلس الحكام الذي يضم تسعة من سلاطين الولايات الماليزية باختيار أحدهم ليشغل منصب "يانغ دي برتوان أغونغ" لمدة خمس سنوات دون نص صريح في الدستور يمنع إعادة انتخابه لولاية أخرى. أما المستوى التنفيذي الثاني فيتمثل في مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء الذي يُعد زعيم الحزب أو التحالف الحائز على أغلبية مقاعد مجلس النواب وفقاً لتقاليد النظام البرلماني الغربي[٤١] إن وضوح النصوص الدستورية الماليزية والالتزام المؤسسي باحترامها أسهما في تكريس الاستقرار السياسي وتداول السلطة بشكل سلمي. كما أن الانتخابات العامة المنتظمة أضفت شرعية على النظام السياسي مما جعل ماليزيا بمنأى عن الانقلابات العسكرية التي عانت منها بعض دول الجوار ورسّخت صورة "الدولة المدنية المستقرة"[٤٢]

٣. **السلطة القضائية**تُعَدّ السلطة القضائية إحدى الركائز الأساسية للنظام السياسي الماليزي وهي موروثة في جانب كبير منها عن النظام البريطاني الذي ترك بصماته المؤسسية والإجرائية على الجهاز القضائي، وقد رأى الآباء المؤسسون بعد الاستقلال أنّ الإبقاء على هذا النظام يشكّل ضمانة للاستقرار والفاعلية لاسيما وأنه أثبت كفاءته في إدارة شؤون العدالة خلال الحقبة الاستعمارية رغم انحيازه الواضح آنذاك للمصالح البريطانية، ويتميّز النظام القضائي الماليزي من الناحية النظرية بالمساواة أمام القانون إذ يخضع له جميع المواطنين دون تمييز عرقي أو ديني بينما يحتل الدستور مكانة القانون الأعلى الذي يضمن المرجعية النهائية للنظام القانوني برمته [٤٣].

– **المحكمة الفيدرالية (المحكمة العليا)**تُعَدّ المحكمة الفيدرالية أعلى سلطة قضائية في البلاد وتمثل قمة الهرم القضائي، وطبقاً للمادة (١٢٨) من الدستور فإن اختصاصاتها تشمل النظر في الطعون على أحكام المحاكم الأدنى والفصل في النزاعات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات إضافة إلى تقديم الرأي الاستشاري القانوني في القضايا التي تُحال إليها، ومع ذلك لا تمتلك المحكمة صلاحية الرقابة الدستورية الكاملة على التشريعات على غرار ما هو معمول به في بعض الأنظمة القضائية الغربية وإنما يقتصر دورها على تفسير القوانين وتطبيقها ضمن الحدود المرسومة بالدستور [٤٤].

– **محاكم الاستئناف العليا**يلي المحكمة الفيدرالية في الدرجة محكمتان رفيعتان الأولى في شبه جزيرة الملايو والثانية في ولايتي صباح وسرواك، وتختص هذه المحاكم بالنظر في القضايا الكبرى المدنية والجنائية التي تخرج عن نطاق اختصاص المحاكم الدنيا، وتُعَدّ هذه المحاكم بمثابة الحلقة الوسيطة بين المحاكم المحلية والمحكمة الفيدرالية ما يمنحها دورًا محوريًا في ضمان وحدة النظام القضائي الماليزي"[٤٥].

– **المحاكم الدورية والمحاكم المحلية**تنتشر المحاكم الدورية في المراكز الحضرية والريفية وهي المسؤولة عن الفصل في قضايا متنوعة تهم المواطنين في حياتهم اليومية. أما محاكم الجنح فتختص بالنظر في القضايا البسيطة سواء كانت مدنية أو جنائية إذ يمارس قاضي التحقيق صلاحيات قضائية واسعة في هذا المستوى.يتم تعيين رئيس محكمة الاستئناف وقاضي قضاة المحكمة العليا وقضاة المحكمة الفيدرالية من قِبل الملك وذلك بناءً على توصية رئيس الوزراء بعد استشارة مؤتمر الحكام، ورغم الطابع الدستوري لهذه الإجراءات إلا أن اعتماد التعيين بدرجة كبيرة على السلطة التنفيذية يمنحها نفوذًا واسعًا على الجهاز القضائي، وقد أثار هذا الوضع جدلاً واسعًا في الأوساط الأكاديمية والسياسية إذ يُنظر إليه باعتباره أحد أبرز مظاهر التحدي لمبدأ استقلال القضاء إذ قد يؤدي إلى تسييس بعض القرارات القضائية أو إخضاعها لتأثيرات السلطة التنفيذية[٤٦]

ثالثاً: الدستور والنظام السياسي الديمقراطي

يُعَدّ الدستور الماليزي المرجعية الأساسية التي تنظّم طبيعة النظام السياسي وتحدد توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. فقد نصّ الدستور على أن ماليزيا اتحاد يتكوّن من مجموعة من الممالك والولايات تحت سلطة حكومة اتحادية مركزية يرأسها رئيس الوزراء الذي يُرشَّح عادة من الحزب أو التحالف الفائز بأغلبية مقاعد البرلمان، ويمتلك رئيس الوزراء صلاحيات واسعة في إدارة شؤون الدولة بينما تحتفظ الولايات بحكومات محلية يرأسها رؤساء وزراء يتم اختيارهم وفق نتائج الانتخابات على مستوى الولاية.[٤٧] وقد تضمّن الدستور الماليزي جملة من الضمانات والإجراءات التي منحت الدولة طابعها الخاص المرتبط بالهوية الملايوية إذ أقرّ بدور الملكية الدستورية واعتمد اللغة الملايوية لغة رسمية للدولة كما جعل الدين الإسلامي دين الاتحاد فضلاً عن إقرار امتيازات خاصة للمالايو في المجالات الاقتصادية والتعليمية وهو ما عُرف لاحقاً بسياسة "التمييز الإيجابي" لصالحهم، وقد ساهمت هذه الأحكام في تكريس هيمنة الأغلبية الملايوية على الحياة السياسية مع المحافظة على التعددية العرقية والدينية ضمن إطار مؤسسي منظّم.[٤٨]يتكوّن الدستور الماليزي من (١٨٣) مادة موزعة على خمسة أجزاء رئيسية:

– الجزء الأول: يتناول تقسيم الولايات إداريًا إضافة إلى المسائل الدينية والأسس العامة للقانون الاتحادي.

– الجزء الثاني: يركّز على الحقوق الأساسية لمواطني الاتحاد مع إعطاء أولوية واضحة للملايو في بعض المجالات.

– الجزء الثالث: يتناول قضايا الهوية الوطنية بما في ذلك اللغة والدين والرموز الوطنية.

– الجزء الرابع: يحدّد صلاحيات الاتحاد واختصاصاته في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية.

– الجزء الخامس: يخصّص للولايات وتنظيماتها الداخلية ويوضح صلاحيات السلطات التشريعية والتنفيذية فيها وعلاقتها بالحكومة الاتحادية[٤٩]

إن الجمع بين النظام البرلماني الديمقراطي والضمانات الدستورية ذات الصبغة الملايوية منح التجربة الماليزية خصوصية فريدة إذ سعت الدولة إلى الموازنة بين الديمقراطية التمثيلية والتعددية العرقية من جهة وحماية الهوية الثقافية والسياسية للملايو من جهة أخرى.

الخاتمة

كشف البحث الحالي عن نموذج متميّز في التجارب السياسية المعاصرة تتداخل فيه مجموعة من العناصر التاريخية والدستورية والاجتماعية والثقافية التي شكّلت مجتمعة إطاراً خاصاً يميّز الدولة الماليزية عن غيرها من الدول النامية فمن الناحية التاريخية فإن التجربة الاستعمارية الطويلة وما أفرزته من مؤسسات إدارية وقانونية شكّلت الأساس الذي بُني عليه النظام السياسي الحديث إذ استوعبت ماليزيا هذه البُنى ومواءمتها مع خصوصياتها الاجتماعية والإثنية والدينية.ومن الناحية الدستورية أرسى دستور ١٩٥٧ دعائم الملكية الدستورية البرلمانية التي اعتمدت صيغة فريدة في تداول منصب الملك بين تسعة سلاطين بما يعكس محاولة المشرّع الماليزي الجمع بين التقاليد التاريخية والممارسات الديمقراطية الحديثة، وقد تضمن الدستور نصوصاً واضحة ترسّخ الطابع الملايوي للدولة من خلال الدين الرسمي واللغة القومية وبعض الامتيازات الاقتصادية والتعليمية وهو ما أعطى الأغلبية المالاوية موقعاً محورياً في الحياة السياسية مع ترك مساحات للعرقيات الأخرى للمشاركة ضمن الصيغة التوافقية التي يقوم عليها الحكم.أما من الناحية المؤسسية فقد جاء توزيع السلطات الثلاث – التشريعية والتنفيذية والقضائية – متقارباً في الشكل مع النظم البرلمانية الغربية إلا أن التطبيق كشف عن تباينات جوهرية ناجمة عن البنية الاجتماعية والواقع السياسي. فالسلطة التشريعية وإن كانت قائمة على برلمان منتخب إلا أن هيمنة الائتلافات الكبرى جعلت من مجلس النواب أداة داعمة للحكومات أكثر من كونه سلطة رقابية فاعلة، وفي المقابل لعبت السلطة التنفيذية ممثلة برئاسة الوزراء ومجلس الوزراء الدور الأبرز في رسم السياسات وتحديد اتجاهات الدولة داخلياً وخارجياً وهو ما منح النظام السياسي الماليزي طابعاً برلمانياً بواجهة ديمقراطية ولكن بتركيز فعلي للسلطة في يد الجهاز التنفيذي. أما القضاء فقد ورث تقاليد القانون البريطاني مع إدخال بعض التعديلات إلا أن ارتباطه بالتعيينات الملكية وبمشورة رئيس الوزراء قلّل نسبياً من استقلاليته الكاملة مع بقائه أداة أساسية لضمان سيادة القانون.وعلى الصعيد العملي أظهرت التجربة الماليزية قدرة كبيرة على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في بيئة متعددة الأعراق والأديان إذ وفرت صيغة تقاسم السلطة بين الملايو والصينيين والهنود إطاراً توافقياً حال دون انفجار التناقضات العرقية على نحو واسع. كما أن القيادة السياسية وخاصة في عهدي تنكو عبد الرحمن ومهاتير محمد لعبت دوراً محورياً في ترسيخ قيم العمل المؤسسي والبراغماتية السياسية بما انعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية وتحويل ماليزيا إلى واحدة من الاقتصادات الصاعدة في جنوب شرق آسيا.في ضوء ما تقدّم يمكن القول إن النظام السياسي الماليزي يمثل حالة هجينة تجمع بين الديمقراطية الشكلية والسلطوية المقنّنة بين الإرث الاستعماري والتقاليد المحلية وبين التعددية الإثنية والسعي لتحقيق وحدة وطنية. هذه الخصوصية جعلت ماليزيا تجربة سياسية فريدة تستحق الدراسة إذ قدّمت نموذجاً لإدارة التنوّع العرقي والديني ضمن إطار

سياسي مستقر نسبياً مع المحافظة على هوية الدولة الملايوية والإسلامية، ومن هنا فإن فهم النظام السياسي الماليزي لا يقتصر على بُعده المؤسسي فقط بل يتطلب إدراكاً شاملاً لتاريخ البلاد وهويتها الثقافية ومعادلاتها الاجتماعية التي تظل المحرّك الأساسي لتوازنات الحكم في هذا البلد.

النتائج

١. أظهرت التجربة الماليزية أن الاستقرار السياسي لم يكن مجرد نتاج لعوامل جغرافية أو ظرفية بل كان نتيجة لصيغة سياسية توافقية بين المكوّنات العرقية والدينية وتماسك المؤسسات الدستورية منذ الاستقلال. هذا الاستقرار ساعد ماليزيا على تجنّب الانقلابات العسكرية والفوضى السياسية التي شهدتها دول أخرى في المنطقة.

٢. على الرغم من تبنّي ماليزيا نموذج الملكية الدستورية والانتخابات الدورية إلا أن الممارسة السياسية لم ترقَ إلى ديمقراطية ليبرالية مكتملة إذ ظلّت السلطة مركّزة بيد الائتلافات الحاكمة وجرى تقييد دور المعارضة، وبذلك تجسد النظام الماليزي صورة من "الديمقراطية التوافقية" أو "السلطوية الناعمة" التي تحقق مشاركة نسبية لكنها تُبقي على هيمنة النخبة المالاوية.

٣. استطاع النظام السياسي الماليزي أن يحافظ على صيغة تضمن تمثيل المجموعات العرقية المختلفة (الملايو، الصينيون، الهنود) دون الإضرار بمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعكس قدرة النظام على تحويل التعددية إلى مصدر استقرار نسبي بدلاً من أن تكون عامل صراع وهو ما جعله نموذجًا متميزًا في جنوب شرق آسيا.

المقترحات

١. لضمان ترسيخ مبدأ سيادة القانون وتوسيع قاعدة الثقة الشعبية في النظام السياسي من الضروري تقليل هيمنة السلطة التنفيذية على تعيينات القضاة وقرارات المحاكم. فاستقلال القضاء يشكّل حجر الأساس لأي نظام ديمقراطي فاعل ويسهم في حماية الحقوق والحريات العامة فضلاً عن ضمان العدالة بين مختلف مكوّنات المجتمع الماليزي.

٢. بالرغم من وجود صيغة توافقية تاريخية بين المكوّنات العرقية إلا أنّ التجربة الماليزية ما تزال بحاجة إلى مزيد من الانفتاح على مشاركة الأقليات – خصوصًا الصينية والهندية – في صناعة القرار. إذ يساهم ذلك في تعزيز مبدأ المساواة السياسية والحدّ من احتكار النخب المالاوية للسلطة بما ينعكس إيجابًا على استقرار التجربة الديمقراطية وتماسك المجتمع متعدد الأعراق.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

١. أحمد العامري .التعددية العرقية والسياسية في ماليزيا .برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩.

٢. حسنين جودة جودة .جغرافية أوراسيا الإقليمية .ط١. الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٠.

٣. جابر سعيد عوض .السياسة الخارجية الماليزية .القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

٤. جابر سعيد عوض، وكمال المنوفي (تحرير) .الأطلس الماليزي .القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦.

٥. كمال المنوفي، وجابر سعيد عوض .النموذج الماليزي للتنمية .القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٥.

٦. مهاتير محمد .آليات (ديناميات) التغيير: التجربة الماليزية .خطبة في مؤتمر الشورى العربي السادس، جدة، ١٤ مارس ٢٠٠٤. في :خطابات مهاتير محمد .ترجمة عمر الرفاعي. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧.

٧. مهاتير محمد .طبيب في رئاسة الوزراء .ط١. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٤.

٨. مجموعة باحثين .الإسلام الحضاري: النموذج الماليزي .ط٢. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١١.

٩. نجم طارش عبد .تاريخ التعددية والعلاقات بين الإثنيات وأثرها على النظام السياسي الماليزي .ط١. عمّان: دار الإعصار العلمي، ٢٠١٧.

١٠. سليمان الحديثي عطا الله، وإسراء كاظم الحسيني. "المقومات الاقتصادية لماليزيا وأثرها في قوة الدولة ".مجلة لارك للعلوم الاجتماعية، العدد (١١)، واسط، ٢٠١٣.

١١. شاد سليم فاروقي .دستور ذات أغلبية مسلمة: النموذج الماليزي، ورقة مقدمة إلى منتدى صناعة الدستور، السودان، ٢٥ أيار ٢٠١١.

١٢. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) .قضايا محورية متصلة بالسياسات الاجتماعية: دراسة مقارنة ومبادئ توجيهية لصياغة السياسات الاجتماعية في منطقة الإسكوا .سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية ٩. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٤.

ثانيا: المصادر الاجنبية

1.Abdul Razak Baginda. Governing Malaysia. Kuala Lumpur: Malaysia Strategic Research Centre, 2009.
2.Almod Bastul Sulaiman. Sensitive Truths in Malaysia: A Critical Appraisal of the Malay Problem. Petaling Jaya: Strategic Information and Research Development Centre (SIRD), 2013.
3.Gabriel Almond، وBingham Powell. Comparative Politics: A Developmental Approach. Boston: Little, Brown and Company, 1966.
4.Barbara Watson Andaya، وLeonard Y. Andaya. A History of Malaysia. 2nd ed. Palgrave Macmillan, 2016.
5.William Case. Politics in Southeast Asia: Democracy or Less. Routledge, 2011.
6.Harold Crouch. Government and Society in Malaysia. Ithaca: Cornell University Press, 1996.
7.James V. Jesudason. Ethnicity and the Economy: The State, Chinese Business, and Multinationals in Malaysia. Oxford: Oxford University Press, 1989.
8.Gordon P. Means. Malaysian Politics. London: Hodder & Stoughton, 1976.
9.Gordon P. Means. Malaysian Politics: The Second Generation. Kuala Lumpur: Oxford University Press, 1991.
10. R. S. Milne، وDiane K. Mauzy. Malaysian Politics under Mahathir. London: Routledge, 1999.
11. William R. Roff. The Origins of Malay Nationalism. New Haven: Yale University Press, 1967.
12. Shad Saleem Faruqi. Document of Destiny: The Constitution of the Federation of Malaysia. Kuala Lumpur: Star Publications, 2008.
13. Anthony Smith. The Ethnic Origins of Nations. Oxford: Blackwell, 1986.
14. A. J. Stockwell (ed.). British Policy and Malay Politics During the Malayan Union Experiment, 1942–1948. Oxford: Oxford University Press, 2004.
15. C. M. Turnbull. A History of Modern Singapore, 1819–2005. Singapore: NUS Press, 2009.

ثالثا: المصادر الالكترونية

1. Department of Statistics Malaysia. *Demographics of Malaysia, by Ethnic Group (2021)*. Accessed 19 August 2025. https://en.wikipedia.org/wiki/Demographics_of_Malaysia
2. Zakaria Bin Ahmad. "Malaysia." *Encyclopædia Britannica Online Library Edition*. Encyclopædia Britannica, 2012.

هوامش البحث

(1) Department of Statistics Malaysia, Demographics of Malaysia, by Ethnic Group (2021), accessed 19 August 2025, https://en.wikipedia.org/wiki/Demographics_of_Malaysia
(2) Dettman, Sebastian & Thomas B. Pepinsky (2024). "Demographic structure and voting behaviour during democratization: evidence from Malaysia's 2022 election." Democratization 31(1.(
(3) Moten, Abdul Rashid (2023). "The 15th General Elections in Malaysia: Party Polarization, Shifting Coalitions, and the Hung Parliament." Contemporary Southeast Asia 45(1): 111–127.
(4) Wong, Chin Huat (2023). "One, two and now several: the evolution of coalition politics in Malaysia." The Round Table 112(3): 213–229.
(5) Department of Statistics Malaysia. Demographics of Malaysia, by Ethnic Group (2021). Accessed 19 August 2025. https://en.wikipedia.org/wiki/Demographics_of_Malaysia
(6) Anthony Smith, The Ethnic Origins of Nations, Oxford: Blackwell, 1986, p. 23.
(٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). قضايا محورية متصلة بالسياسات الاجتماعية: دراسة مقارنة ومبادئ توجيهية لصياغة السياسات الاجتماعية في منطقة الإسكوا. سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية ٩. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٤، ص ٧–٨.
(8)Chin, Christine B. N. "The State of the 'State' in Globalization: Social Order and Economic Restructuring in Malaysia." Third World Quarterly 21, no. 6 (2000): 1037..
(9)Abdul Razak Baginda. Governing Malaysia. Kuala Lumpur: Malaysia Strategic Research Centre, 2009, p. 92.
(١٠) حسنين جودة جودة. جغرافية أوراسيا الإقليمية. ط١. الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٠، ص ٥٣١.

(11)Zakaria Bin Ahmad. "Malaysia." Encyclopædia Britannica Online Library Edition. Encyclopædia Britannica, 2012, p. 14.

(١٢) جودة، مصدر سابق، ص ٥٣٢.

(١٣) كمال المنوفي، وجابر سعيد عوض. النموذج الماليزي للتنمية. القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٥، ص ٧.

(١٤) نجم طارش عبد. تاريخ التعددية والعلاقات بين الإثنيات وأثرها على النظام السياسي الماليزي. ط١. عمّان: دار الإعصار العلمي، ٢٠١٧، ص ٦٧.

(١٥) نجم، مصدر نفسه، ص ٦٨.

(١٦) كمال المنوفي، مصدر سابق، ص ١٧٥.

(17) Almod Bastul Sulaiman. Sensitive Truths in Malaysia: A Critical Appraisal of the Malay Problem. Petaling Jaya: Strategic Information and Research Development Centre (SIRD), 2013, p. 12.

(١٨) جابر سعيد عوض. السياسة الخارجية الماليزية. القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥٦.

(١٩) مهاتير محمد .*آليات (ديناميات) التغيير: التجربة الماليزية* .خطبة في مؤتمر الشورى العربي السادس، جدة، ١٤ مارس ٢٠٠٤. في : *خطابات مهاتير محمد* .ترجمة عمر الرفاعي. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧، ص ٩٦.

(٢٠) مهاتير، مصدر نفسه، ص ٩٤.

(٢١) هدى ميتكيس، بتحرير كمال المنوفي وجابر سعيد عوض. الأطلس الماليزي. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص ١٨٣–١٩٢.

(٢٢) نجم طارش عبد. تاريخ التعددية والعلاقات بين الإثنيات وأثرها على النظام السياسي الماليزي. ط١. عمّان: دار الإعصار العلمي، ٢٠١٧، ص ٦٥.

(٢٣) نجم، مصدر نفسه، ص ٦٦.

(٢٤) أحمد العامري. التعددية العرقية والسياسية في ماليزيا. برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩.

(25) Almond, Gabriel & Powell, Bingham. Comparative Politics: A Developmental Approach. Boston: Little, Brown and Company, 1966.

(26) Means, Gordon P. Malaysian Politics: The Second Generation. Oxford University Press, 1991.

(27) Andaya, Barbara Watson & Andaya, Leonard Y. A History of Malaysia. Palgrave Macmillan, 2016.

(28) Stockwell, A. J. (ed.). British Policy and Malay Politics During the Malayan Union Experiment, 1942–1948. Oxford University Press, 2004.

(29) Funston, N. J. "Malaysia's Tenth Elections: Status Quo, Reformasi or Islamization?" Contemporary Southeast Asia, Vol. 23, No. 1, 2001.

(30) Roff, William R. The Origins of Malay Nationalism. Yale University Press, 1967.

(31) Means, Gordon P. Malaysian Politics. London: Hodder & Stoughton, 1976.

(32) Turnbull, C. M. A History of Modern Singapore, 1819–2005. NUS Press, 2009.

(33) Milne, R. S. & Mauzy, Diane K. Malaysian Politics under Mahathir. Routledge, 1999.

(34) Case, William. Politics in Southeast Asia: Democracy or Less. Routledge, 2011.

(35) Jesudason, James V. Ethnicity and the Economy: The State, Chinese Business, and Multinationals in Malaysia. Oxford University Press, 1989.

(36) Crouch, Harold. Government and Society in Malaysia. Cornell University Press, 1996.

(37) مجموعة باحثين، الإسلام الحضاري النموذج الماليزي, ط٢, مركز المسبار للدراسات والبحوث , دبي , الامارات العربية المتحدة, ٢٠١١, ص٢٢١.

(38) Case, W. (2001). Politics in Southeast Asia: Democracy or Less. Routledge, p. 19.

(٣٩) عطا الله سليمان الحديثي، وإسراء كاظم الحسيني. "المقومات الاقتصادية لماليزيا وأثرها في قوة الدولة." مجلة لارك للعلوم الاجتماعية، العدد (١١)، واسط، ٢٠١٣، ص ٢٣٤.

(٤٠) جابر سعيد عوض، مصدر سابق، ص ٥٦.

(٤١) جابر سعيد عوض، المصدر السابق, ص٥٧

(42) Andaya, B. W., & Andaya, L. Y. (2016). A History of Malaysia. Palgrave Macmillan, p. 322 .

(٤٣) محمد مهاتير، مصدر سابق. ص٦٥٧.

(٤٤) جابر سعيد عوض، مصدر سابق، ص ٥٦.

(٤٥) عطا الله الحديثي، وإسراء الحسيني، مصدر سابق، ص ٢٣٤.

(46) Shad Saleem Faruqi (2008). Document of Destiny: The Constitution of the Federation of Malaysia. Star Publications, p. 224 .
(47) Leon Comber , Op.cit . , p.62.
(٤٨) شاد سليم فاروقي، دستور ذات اغلبية مسلمة _ النموذج الماليزي, المجلس الاستشاري لحقوق الانسان بدعم من الامم المتحدة, ورقة مقدمة الى منتدى صناعة الدستور , منتدى تشاوري لحكومة السودان, السودان, ٢٥ ايار ٢٠١١، ص ٩.
(49) Shad Saleem Faruqi (2008). Document of Destiny: The Constitution of the Federation of Malaysia. Star Publications, p. 98.